مظاهر السلوك الانحرافي في المجتمع العراقي
إبان الاحتلال الأمريكي (دراسة وصفية تحليلية)

د. خليل محمد حسين الخالدي(*) **م.م. عماد إسماعيل جميل الرواس(**)**

المستخلص:

إن المجتمع العراقي مرَّ بظروف بالغة الصعوبة، في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، والعقد الأول من القرن الحالي، إذ انه في عام ١٩٨٠ بدأت الحرب العراقية الإيرانية، واستمرت ثمان سنوات، كلفت الجانبين خسائر مادية ومعنوية فادحة.

وفي الثاني من آب عام ١٩٩٠ دخلت القوات العراقية الكويت، فاصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم ٦٦١ في ١٦ آب ١٩٩٠، الذي قضى بموجبه فرض الحصار الاقتصادي على العراق. واستمر هذا الحصار زهاء ثلاثة عشر عاماً، مما خلف كوارث اجتماعية واقتصادية وثقافية وخيمة على العراق.

وفي كانون الثاني عام ١٩٩١ شنت القوات الأمريكية والقوات المتحالفة معها حرباً ضروساً، أجبرت القوات العراقية على الخروج من الكويت إذ إن هذه القوات قامت بضرب البنى التحتية لهذا البلد، فضلاً عن الخسائر في القدرات العسكرية العراقية. إضافة لآلاف الشهداء والجرحى من جراء هذا العدوان.

المقدمة:

لقد تعرض المجتمع العراقي في آذار من عام ٢٠٠٣ إلى عدوان وحرب استمرت تسعة عشر يوماً، بعدها دخلت القوات الأمريكية والقوات المتحالفة معها، العاصمة بغداد لتعلن احتلالها لهذا البلد بذرائع لم تثبت صحتها، فأضحى البلد في صبيحة ٢٠٠٣/٤/٩ بلداً محتلاً، واصدر مجلس الأمن قراراً ذي الرقم (١٤٥٣) يقر بان أمريكا هي سلطة احتلال.

---

* أ.م. د. خليل محمد حسين الخالدي، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة الموصل.

** م.م. عماد إسماعيل جميل الرواس، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة الموصل.

وقد صاحب دخول قوات الاحتلال حدوث أعمال إجرامية كثيرة، لعل أبرزها عمليات السلب والنهب والتخريب، التي تعرضت لها مؤسسات الدولة المختلفة، بسبب انهيار وتلاشي سلطة الدولة، مما احدث هزة اجتماعية كبيرة في بناء المجتمع العراقي وتنظيمه الاجتماعي.

ومنذ الأيام الأولى للاحتلال ولحد يومنا هذا، فإن مظاهر السلوك الانحرافي في تزايد مستمر، كأعمال القتل، والخطف، والتهريب، والاعتداء على دور العبادة والفساد الإداري... وغيرها.

لقد حاولت الدراسة ان تقف عند هذه الأعمال والسلوكيات للكشف عن طبيعتها ومظاهرها، وأسباب وعوامل تزايدها، إن الدراسة جاءت في ثلاثة مباحث، اختص المبحث الأول منها بعرض الإطار المنهجي للدراسة، فيما اهتم المبحث الثاني بتحليل طبيعة العلاقة بين التنظيم الاجتماعي ومظاهر السلوك الانحرافي، أما المبحث الثالث فقد اختص بعرض وتحليل ابرز مظاهر السلوك الانحرافي في المجتمع العراقي أثناء فترة الاحتلال، فضلاً عن ذلك فقد احتوت الدراسة على مقدمة، وخاتمة بينا فيها أهم نتائج الدراسة والتوصيات والمقترحات.

المبحث الأول

الإطار المنهجي للدراسة

أولاً: مشكلة الدراسة:

لا يخفى أن السلوك الانحرافي (deviant behaviour) ظاهرة اجتماعية قديمة قدم المجتمعات البشرية، لازمتها في جميع مراحلها وأنماطها الحضارية، إذ كان هذا السلوك ماثلاً في المجتمعات البدائية primitive societyبصورة المختلفة، وكان ماثلاً في المجتمعات الزراعية والفلاحية، وأصبح معهودا ومنتشراً بدرجة عالية في المجتمعات الحديثة، وما زال يمثل اكبر خطر وتحدي يواجه أمن هذه المجتمعات وتضامنها واستقرارها.

وبات معروفاً ان مظاهر السلوك الانحرافي وأشكاله وأنواعه تزداد في فترات التغير الاجتماعي والثقافي السريع socio – cultural، ولاسيما إذا كان هذا التغير مفاجئ وغير مخطط، أو بفعل ظروف طارئة كالحروب والثورات السياسية والاجتماعية والانقلابات العسكرية، أو الاحتلال العسكري من قبل دولة لدولة أخرى، هذا التغير الذي يحصل في أي مجتمع، بالضرورة سينعكس على بنائه الاجتماعي والثقافي الذي يتضمن بنيته القيمية والأخلاقية وآدابه الاجتماعية، ونماذجه السلوكية، فضلاً عن أنظمة الضبط الاجتماعي social control بشقيها الرسمي واللارسمي، كمؤسسات الدولة المختلفة من المؤسسة السياسية والعسكرية والأمنية والقانونية، والأسرة والدين والعرف والعادات والتقاليد، وسائر وسائل الضبط الاجتماعي.

إن الاحتلال الأمريكي للعراق في ٢٠٠٣/٤/٩ وانهيار المؤسسة السياسية فيه كان حدثاً كبيراً في هذا المجتمع الآمن، إذ بانهيار السلطة انحلت معظم المؤسسات والنظم الاجتماعية والاقتصادية والأمنية والقانونية، مما احدث شرخاً كبيراً في البنية التنظيمية لهذا المجتمع، إذ انحلت وضعفت القواعد والأسس والمعايير والضوابط التي كانت قائمة عليها البنى التنظيمية في هذا المجتمع وخاصة الرسمية منها، مما فتح الباب على مصراعيه لكل من هب ودب من المنحرفين والمجرمين، ليفعلوا أفعالهم، ويشبعوا حاجاتهم ورغائبهم البويهيمية، التي سيطرت على نفوسهم المريضة فحدثت عمليات نهب وتخريب لدوائر الدولة ومؤسساتها العامة. وقد أعيدت إليها الحياة بجهود أبناء المجتمع ومنهم أئمة المساجد ومصليها وخطبائها.

فضلاً عن ذلك قامت قوات الاحتلال المشؤومة بحل الجيش والشرطة العراقية وتعاونوا مع قادة الأحزاب التي دخلت العراق بعد الاحتلال مباشرة، بتشكيل جيش وجهاز شرطة جديدين وعلى أسس

غير موضوعية. مما كان للاحتلال وتداعياته أثراً كبيراً في تزايد مظاهر السلوك الانحرافي والإجرامي في هذا البلد، يوما بعد آخر وبكل صوره وأنواعه بشكل لم يألفه المجتمع العراقي في فترة ما قبل الاحتلال وحتى في تاريخه الحديث، فبالإضافة إلى أعمال النهب والسلب التي حدثت في الأيام الأولى من الاحتلال، برزت جرائم وسلوكيات انحرافية كثيرة وهي في زيادة مستمرة كجرائم القتل بأنواعه المختلفة وجرائم الخطف والترويع، وسرقة البيوت والسيارات، والتهجير القسري والقتل على الهوية، كما انتشرت جرائم الفساد الإداري بشكل غير طبيعي وغيرها من الجرائم.

إن مشكلة الدراسة تتجلى في الإجابة عن التساؤلات الآتية:

ما ابرز مظاهر السلوك الانحرافي والإجرامي التي برزت في فترة الاحتلال؟

وما أنواعها؟ وأشكالها؟ وما أسبابها وعواملها؟ وما علاقتها بضعف وانحلال التنظيم الاجتماعي للمجتمع العراقي؟

ثانياً: أهمية الدراسة:

إن الأهمية العلمية في دراسة أية ظاهرة أو موضوع تتجلى من خلال الآثار الإيجابية والسلبية التي تتركها هذه الظاهرة على بنية المجتمع وتنظيمه الاجتماعي social organization وسائر جماعاته وأفراده، وان مظاهر السلوك الانحرافيdeviant behaviour تعد من ابرز المشكلات الاجتماعية social problemsالخطيرة التي تهدد أمن المجتمع واستقراره وسلامته، لذا وجب على المعنيين والمختصين من الاجتماعيين والنفسيين والقانونيين دراستها والتصدي لها، وذلك بالبحث في مظاهرها وأسبابها وأنواعها، وسبل مواجهتها وتحجيمها والوقاية منها، لحماية أمن المجتمع من أضرارها ومخاطرها.

إن المجتمع العراقي في ظل هذه المرحلة التاريخية العصيبة، يعيش أزمات crisisاجتماعية وسياسية واقتصادية كبيرة وخطيرة، نتيجة الاحتلال العسكري military occupation الظالم، التي نجم عنها ظهور وانتشار الكثير من السلوكيات الانحرافية والعدوانية الجديدة في أساليبها وأنواعها وأهدافها وأغراضها. مما يحول دون تحقيق هذا المجتمع أهدافه في التنمية والتحرر والاستقلال، نظراً لما يعتري تنظيمه الاجتماعي من تفكك وانحلال، الذي برزت مؤشراته في تنامي وتائر العنف والقتل

والإقصاء، والاحتراب، بين فئات الشعب وطوائفه، فضلاً عن غياب القوة الاعتبارية لمنظومة القيم والمعايير والقواعد الاجتماعية التي تضبط سلوك الأفراد وتنظم علاقاتهم. مما أسس لثقافة العنف والاحتقان الطائفي والمذهبي والقومي، في أماكن كثيرة من هذا البلد. التي خلفت آلافاً من الضحايا والأبرياء الذين قتلوا وشردوا وهجروا، بلا ذنب ولا جريرة ارتكبوها، كل ذلك إنما كان انعكاساً مباشراً لضعف وانحلال التنظيم الاجتماعي في هذا المجتمع. الذي تجسد في ضعف المؤسسة السياسية، وعدم قدرتها في النهوض بواقع هذا المجتمع، وتحقق أهدافه المنشودة.

كما ظهر ذلك في تراجع مؤسسات المجتمع المختلفة من الرسمية وغير الرسمية من القيام بدورها، إزاء ما يعاني المواطن العراقي من ويلات نفسية واجتماعية واقتصادية.

إن أهمية الدراسة تتجلى من خلال الإحاطة بمظاهر الإجرام وصور الانحراف التي ظهرت في هذه الفترة، وتشخيصها وتحليلها، فضلاً عن تحديد أسبابها ووسائل مواجهتها، حتى نتمكن من تقليص حجمها وبالتالي إنقاذ المجتمع من شرورها وأضرارها الخطيرة.

كما تتجلى أهمية الدراسة من ندرة الدراسات الاجتماعية حول هذا الموضوع في ظل الظروف الراهنة والصعبة التي يمر بها مجتمعنا، ونحن بأمس الحاجة إلى هذا النمط من الدراسات التحليلية والتشخيصية لتصوير وتوثيق حالة المجتمع العراقي في ظل هذه الحقبة التاريخية الراهنة (حقبة الاحتلال).

ثالثا: أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق طائفة من الأهداف لعل أبرزها ما يأتي:

١. التعرف على مظاهر السلوك الانحرافي وأنواعها المختلفة في المجتمع العراقي، في ظل فترة الاحتلال الراهنة.
٢. معرفة طبيعة هذه السلوكيات الانحرافية وأسبابها وعوامل تناميها.
٣. معرفة طبيعة العلاقة بين التنظيم الاجتماعي والسلوك الانحرافي.
٤. وضع بعض التوصيات والمقترحات لمواجهة هذه السلوكيات، خدمة لمجتمعنا وامتنا.

رابعا: منهج الدراسة:

تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية، وهي تهدف إلى تقرير خصائص ظاهرة معينة أو موقف تغلب عليه صفة التحديد، إذ تعتمد على جمع الحقائق والبيانات وتحليلها وتفسيرها

لاستخلاص دلالاتها، وتصل عن طريق ذلك إلى إصدار تعميمات بشأن الموقف أو الظاهرة التي يقوم الباحث بدراستها[١].

وقد استخدمنا في هذه الدراسة المنهج المقارن، الذي أفادنا في الموازنة بين معدلات الانحراف والإجرام قبل الاحتلال وبعد الاحتلال، فضلاً عن ذلك فقد استعنا بأدوات ووسائل لجمع المعلومات والبيانات عن المظاهر الانحرافية في مجتمع البحث، كالملاحظة بأنواعها المختلفة كالملاحظة البسيطة simple observation، والملاحظة بالمشاركة، التي أفادتنا كثيراً في معرفة وتحديد أنواع مظاهر السلوك الانحرافي وأسبابها، بوصفنا أعضاء في هذا المجتمع.

وكذلك استخدامنا في هذه الدراسة المقابلة بأنواعها المختلفة، إذ أفادتنا في معرفة كثيراً من مظاهر السلوك الانحرافي، التي أشار إليها عدد من الذين تمت مقابلتهم، واغلبهم من الأكاديميين والمهتمين بشؤون المجتمع. فضلاً عن ذلك فقد قمنا بتوزيع استمارة استطلاعية، تتضمن سؤالين أساسيين أولهما عن أنواع ومظاهر السلوك الانحرافي في فترة الاحتلال، وثانيهما عن أسباب هذه المظاهر وزيادة نسبها، كما أفادتنا مجموعة من الإحصاءات التي استقيناها من مصادر مختلفة.

خامسا: مفاهيم الدراسة:

إن تحديد المفاهيم وتعريفها بدقة يعد أمراً مهماً وقاعدة منهجية من قواعد البحث العلمي الوصفي، لان المفاهيم تعد المنطلقات الأساسية التي تمكن القارئ من فهم الموضوع، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لا يخفى أن كثيراً من المفاهيم لها مدلولات ومعاني كثيرة وغير محددة في الخارطة السوسيولوجية للعلم، لذا يقتضي هذا الأمر تحديدها وتعريفها بدقة، لإزالة كل غموض أو التباس يكتنفها، لإبراز مقاصدها في إطار هذه الدراسة، وفيما يلي سنوضح هذه المفهومات.

أولاً: السلوك الانحرافي deviant behaviour

لغة: الانحراف عن الشيء وهو الميل عنه[٢] واصطلاحاً يستخدم في توضيح السلوك الذي لا يتماشى مع القيم والمقاييس والعادات والتقاليد الاجتماعية التي يعتمدها المجتمع في تحديد سلوكية أفراده[٣].

---

[١] د. عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، ط٩، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٨٥، ص١٩٨.

[١] ابن منظور، لسان العرب، مجلد ٩، ط٣، دار صادر، بيروت، لبنان، ١٩٩٤، ص٤٣.

[٢] ميشيل دنكن، معجم علم الاجتماع، ترجمة د. إحسان محمد الحسن، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨٠، ص١٠٣.

ويدل لفظ "انحراف" على مخالفة أي من الأنماط السلوكية السوية المطلوبة والمرغوبة اجتماعيا، سواء أكانت بنص أم غير ذلك[١].

وبما أن الجريمة هو جزء كبير من السلوك الانحرافي، لذا وجب علينا أن نعرف الجريمة crime كذلك، إذ عرفها دوركايم اجتماعياً " بأنها كل فعل يخالف الشعور العام للجماعة " [٢] وعرفت أيضاً بأنها نوع من الخروج على قواعد السلوك التي يرسمها المجتمع لأفراده [٣].

أما قانونياً فتعرف بأنها كل فعل أو امتناع عن فعل صادر من إنسان مسؤول قانونياً، ويقرر له القانون عقاباً أو تدبيراً احترازياً [٤].

ونعرف السلوك الانحرافي نظرياً بأنه كل السلوكيات التي تتعارض مع قواعد وقيم ومعايير وقوانين المجتمع، وتواجه سخطه وعدم رضاه.

ثانيا: الاحتلال العسكري Military occupation

لغة: حل بالمكان يحل حلولاً ومحلا، وذلك نزول القوم بمحله وهو نقيض الارتحال [٥]. واصطلاحاً: هو أن تلجأ دولة إلى احتلال جزء من الدولة الأخرى بالوسائل العسكرية، وعن طريق الحرب لإكراهها على الخضوع لمشيئتها أو تنفيذ التزاماتها أو الاستيلاء على إقليم أو بلد بالقوة العسكرية وضمه إلى الدولة المغتصبة واعتباره جزءاً منها لا يتمتع بأية سيادة [٦].

وان الاحتلال العسكري يتعارض مع القواعد الدولية الحديثة ولاسيما مع ما قرره ميثاق الأمم المتحدة من وجوب امتناع الدول عن التهديد باستعمال القوة أو عن استخدامها [٧].

ويعني الاحتلال أيضاً إقامة قوات عسكرية في ارض أجنبية تمكينا لاستعمارها بدون رضاء أهلها، وكان الاستعمار في صورته القديمة يعتمد اعتماداً مطلقاً على الاحتلال العسكري في التمكين من فرض سياسته وتحقيق أهدافه، التي لا يتيسر تحقيقها، إلا باستخدام القوة المادية [١].

---

[٣] د. مصطفى عبد المجيد كارة، مقدمة في الانحراف الاجتماعي، ط٢، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٨٥، ص٣٠.

[١] د. مأمون محمد سلامة، أصول علم الإجرام والعقاب، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٩، ص٦٦.

[٢] د. حسن شحاتة سعفان، علم الجريمة، ط٣، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٦٦، ص٥.

[٣] د.اكرم نشأة إبراهيم، علم الاجتماع الجنائي، ط٢، مطبعة النيزك، بغداد، ١٩٩٨، ص٣.

[٤] ابن منظور، المصدر السابق نفسه، ص١٦٣.

[٥] د. عبدالوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ط١، الدار العربية للدراسات والنشر، لبنان، ١٩٧٤، ص٢٧.

[٦] المصدر نفسه، ص٢٧.

والاحتلال يرادف الاستعمار في كثير من مدلولاته، فالأخير كذلك يعبر عن نزعه بعض الشعوب القوية إلى أن تمد سلطانها وتبسط نفوذها على شعوب أخرى، فهي وسيلة من وسائل الإمبريالية، وتدفع إليها بأسباب سياسية واقتصادية، وتخضع المستعمرات خضوعاً تاماً لسلطان المستعمر ومصلحته وما يحاوله فيها من نهوض أو إصلاح لا يمكن أن يتعارض مع ذلك [٢].

ويعرف الاحتلال في هذه الدراسة "بأنه العدوان الذي شنته القوات الأمريكية والقوات المتحالفة معها، بدخولها العاصمة العراقية بغداد في يوم ٢٠٠٣/٤/٩ بعد معارك عسكرية مع القوات العراقية، منذ يوم ٢٠٠٣/٣/٢٠، بحجة امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل من الكيماوية والبايولوجية، بوصفه يمثل خطراً على جيرانه وعلى الأمن القومي لأمريكا وإسرائيل واصدر مجلس الأمن القرار رقم ١٤٥٣ يقول أن أمريكا هي سلطة احتلال، وخلف هذا الاحتلال مشاكل اجتماعية خطيرة منها تفشي مظاهر السلوك الانحرافي والإجرامي بأشكاله المختلفة، وأطلق على هذا الاحتلال تسميات متعددة منها الاحتلال الأمريكي، والاحتلال الانكلو الأمريكي/أو الاحتلال الأمريكي – البريطاني للعراق، ونحن نتبنى التسمية الأولى.

---

[٧] احمد عطية الله، القاموس السياسي، ط٣، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٨، ص٢٢.

[١] د. إبراهيم مدكور، معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٥، ص٣٥.

المبحث الثاني

التنظيم الاجتماعي والسلوك الانحرافي

قبل أن ندلف إلى تبيان طبيعة العلاقة بين التنظيم الاجتماعي – Social organization والسلوك الانحرافي deviant behavioral، ودور التنظيم الاجتماعي في ضبط سلوك الأفراد وتوجيهه الوجهة التي تحقق أهداف التنظيم ووظائفه الموكولة به، ينبغي علينا أن نوضح مفهوم التنظيم الاجتماعي ومقاصده، حتى تتضح طبيعة العلاقة بينه وبين السلوك الانحرافي، وأسباب زيادته في هذه المرحلة. وهل هناك علاقة بين انهيار قواعد التنظيم الاجتماعي في المجتمع وزيادة حجم الانحراف والجريمة؟

يرى العالم (رايموند فيرث) أن التنظيم الاجتماعي يشير إلى ترتيب النشاطات في المجتمع، أي عملية ترتيب الأفعال وانتظام العلاقات من اجل تحقيق أهدافه الاجتماعية[١]. وكما يعرف التنظيم بأنه مجموعة القواعد الاجتماعية التي تعالج على نحو عام عمليات تطبيع السلوك الإنساني لتجعله منظماً ومنتظماً، إذ أن عملية التنظيم تتم عبر التفاعل بين شخصين أو أكثر لتحقيق نظاماً أو نظماً فرعية تميل لخلق حالة الاستقرار البنائي من خلال ثقافة مشتركة، ترسخ وتدعم هذه النظم وصولاً بها إلى الدرجة الممكنة من الصورية أو النمطية [٢].

إن التنظيم بهذا التوصيف هو مجموعة من الأنساق والعمليات الاجتماعية التي تتمحور في المؤسسات الاجتماعية المختلفة من القيم والقواعد والمعايير الاجتماعية والقانونية، التي تهدف إلى ضبط السلوك الاجتماعي وتنظيمه.

لا يخفى أن هناك مداخل كثيرة في دراسة الجريمة والسلوك الانحرافي، لعل أبرزها المدخل الوظيفي والمدخل الصراعي، والمدخل التنظيمي، ومدخل الصراع الحضاري وغيرها، إن هذه الدراسة تتبنى المدخل التنظيمي approach organization، الذي وجدنا بينه وبين السلوك الانحرافي ارتباطاً شديداً، لان التنظيم الاجتماعي كتفاعل وعلاقات وأدوار ومراكز ومعايير ووسائل وأهداف، تؤدي دوراً كبيراً في تنظيم وضبط سلوك الأفراد، وجميع الظواهر التي تنتج عنه [٣].

---

[١] Raymond, Firth. Essays on Social Organization Values, University of London, 1964, 45.

[٢] د. محمد حربي حسن، علم المنظمة، دار الكتب للطباعة، جامعة الموصل، الموصل، ١٩٨٩، ص٢٢.

[٣] د. افتخار الشطري، التنظيم الاجتماعي والجريمة، مقدم إلى المؤتمر العلمي الثاني لكلية الآداب، ٢٠٠٥، ص١.

لذا يمكننا القول ان التنظيم الاجتماعي بوصفه متغيراً مستقلاً والسلوك الانحرافي بوصفه متغيراً تابعاً ومعتمداً، على ما يطرأ في هذا التنظيم من أساليب وقواعد وقيم ثقافية وسياسية وأنماط سلوكية، بل أن التنظيم الاجتماعي هو المحتوى الكلي الذي تنبثق عنه كل الأفعال والأنشطة والسلوكيات الاجتماعية، الإيجابية منها والسلبية، التي قد تظهر نتيجة ضعف التنظيم الاجتماعي وتفككه وانحلاله، مما يؤدي إلى ظهور حزمة من المشكلات الاجتماعية، والمعوقات الوظيفية disfunction التي تحول دون تحقيق أهدافه ومطاليبه.

إن التنظيم يتكون من جانبين أساسيين أولهما الوسائل والقواعد المعيارية والسلوكية التي تضبط سلوك الأفراد ونشاطهم في إطاره، أما الثاني فهو الأهداف والغايات التي يحاول أن يحققها التنظيم عبر تلك الوسائل والآليات.

ومن نافلة القول إن كان التنظيم متكاملاً ومستقراً في أجزاءه وعناصره وقنواته المختلفة، فان هذا يزيد من قدرته وفاعليته في تحقيق أمن المجتمع واستقراره، بينما إذا اخفق التنظيم وأصابه الوهن والضعف، فانه سيفشل في أداء مهامه ووظائفه. وهذا ما يجعله يتحول إلى اتجاه آخر معاكس ومغاير له، يطلق عليه علماء الاجتماع انعدام التنظيم الاجتماعي social disorganization، وهو حالة من التفكك الاجتماعي العام التي تصيب نظمه ومؤسساته الاجتماعية.

الأمر الذي يتولد عنه فوضى واضطراب، وفقدان المعايير، وتراجع وسائل الضبط الاجتماعي من القيم والأعراف والدين والآداب الاجتماعية العامة، فيعيش المجتمع حالة من اللانظام واللاضبط (أنومي) وهي حالة من فقدان المعايير، كما أشار إليها العالم (اميل دركايم)، بل يصحب ذلك تراجع وفوضى عارمة في مجالات المجتمع كافة. وهذا الحال إنما أصبح واقعاً معاشاً ومحسوساً به في العراق أبان ظروف الاحتلال والعدوان التي يعيشها المجتمع.

هذه الظروف إنما شجعت حالة التفكك الاجتماعي للبلد، حال انهيار السلطة فظهرت مشكلات مختلفة في مجتمعنا، لم نألفها سابقاً، كأعمال السلب والنهب "الفرهود" من مؤسسات الدولة خاصة، وكثيرة الجرائم والانحرافات اللاأخلاقية. كما في حالة الحرق والتدمير والتخريب، وغيرها، لتظهر وبشكل ضمني حالات عدم الرضا، والإحباط والتذمر تجاه السلطة والوضع المتردي الذي عاشوه فترة طويلة [١].

[١] رباح مجبد حميد الهيتي، الآثار الاجتماعية لانهيار سلطة الدولة في العراق، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٥. ص٨٤.

في فترة ما قبل العدوان والاحتلال، وبالتالي أصبح التنظيم مهيئاً للتنفيس عن نفسه، في صور وأعمال إجرامية وانحرافية شنيعة، وفوق هذا وذاك إن دخول قوات الاحتلال وسيطرتها على كافة مرافق الدولة وأجهزتها، يوم ٢٠٠٣/٤/٩ كان سبباً كبيراً في تفاقم المشكلات والويلات التي رافقت الاحتلال، إذ قام المحتل بحل الجيش والشرطة وكافة الأجهزة الأمنية، وبعضاً من الوزارات المهمة كوزارة الدفاع والإعلام وغيرها، مما فتح الباب على مصراعيه، للخونة والمنحرفين والسراق وقطاع الطرق في أن يفعلوا أفاعيلهم، في سرق ونهب خيرات البلد وربما تحويلها إلى بنوك أجنبية.

فضلاً عن ذلك فان ضعف التنظيم السياسي political organization في أداء دوره الأساسي في المحافظة على أمن المجتمع وتضامنه واستقراره، وفوق ذلك فشله الذريع في إيجاد السبل الكفيلة بصيانة أمن الناس وحياتهم، ناهيك عن عدم توفير ابسط مستلزمات الحياة الإنسانية، مما كان سببا كارثياً في زيادة نسب المشكلات والويلات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية.

وكان حال التنظيم الاقتصادي economic organization هو الآخر، أسوء من سابقه، الذي أصيب بخيبة أمل في جميع مفاصله وقطاعاته، وأنشطته وأعماله، إذ لم يتحرك هذا التنظيم لملئ الفراغ الذي تركه انهيار سلطة الدولة، من خلال دعم حركة السوق ودعم البطاقة التموينية، وتوفير مستلزماتها، التي طالما تأخرت وتعطلت الشهر تلو الآخر، إذا ما علمنا ما كان للبطاقة هذه من أهمية كبرى في حياة الناس، إذ كان ٩٠% من المواطنين يعيشون على هذه الحصة، وهذا يعني أن تأخرها وعجزها عن توفير هذه المواد يترك أثراً كبيراً في حياة الناس.

فضلاً عن ذلك فقد انتشر الفساد الإداري بجميع أشكاله وأنواعه في قطاعات ودوائر التنظيم الاقتصادي، وخاصة في أجهزة وزارة التجارة، مما كان سبباً في بعثرة وتبذير خيرات هذا البلد، وانعكاسها على المواطنين بشكل مباشر، ولم تكن الدوائر والوزارات الأخرى أفضل حالاً منها.

فضلاً عن هذا فقد سلبت ونهبت مؤسسات الدولة وأُفرغت من محتواها حال دخول قوات الاحتلال، فصارت المتاجرة بأموال وأملاك الدولة بشكل علني، وظهرت تسميات ومفاهيم جديدة عن هذه الحالة، أطلقها الناس، كالحواسم[١]، وغيرها وهذه اللفظة تطلق على الأموال والممتلكات المسروقة من الدولة، وكان بعض المنحرفين يتاجرون ويتعاملون بها. مما خلق بدوره فئة اجتماعية جديدة متسلقة أطلق عليهم "حواسم" وهو يشمل كل مواطن جمع مالاً من الحرام سواء من مؤسسات الدولة أو غيرها.

---

[١] رباح مجيد الهيتي، المصدر نفسه، ص١٩٥.

هذا الوضع أربك المؤسسة الاقتصادية، وزاد من حالات التشرد والتسول بشكل كبير وبأنواع مختلفة وزاد من الجريمة والانحراف الاجتماعي بل وحتى زاد من اللجوء إلى المقاومة ضد المحتل [١].

في حين نجد ان التنظيم الديني "المؤسسات الدينية" كان له دور مهم في ظرف الاحتلال والاستعمار الجديد، من خلال آلياته المختلفة، في توجيه الناس ونصحهم وإرشادهم، وضرورة تكاتفهم أمام المحتل، وهذا تجسد بشكل واضح لدى أئمة وخطباء الجوامع، لاسيما في تحريم أموال الدولة وممتلكاتها وأجهزتها وأثاثها، إذ صدرت فتاوى من علماء ومراجع دين تحرم العبث بموارد الدولة المختلفة.

كما بصرت الناس بما يحاك لهم من فتن ومؤامرات داخلية وإقليمية هدفها زعزعة وحدة هذا البلد وأمنه واستقراره. فكان لها دوراً كبيراً في نشر ثقافة التسامح ما بين طوائف المجتمع ومذاهبه وأقلياته المختلفة، إذ طالما ركزت هذه المؤسسة على الأخوة ما بين أبناء الشعب الواحد.

في حين كان التنظيم الأسري هو الآخر ضحية لظروف الاحتلال وانهيار السلطة السياسية في البلد، مما أثقل كاهل الأسرة بمطاليب ومهام جسام، كانت اغلبها تؤديها مؤسسات الدولة وقنواتها المختلفة، كوظيفة الأمن والحماية، وتوفير الخدمات المختلفة، بما يحقق أهدافها، لكن نجد أن كثير من الأسر العراقية سقطت صرعى لهول الصدمة على نفوسها وعلى حياتها. مما سبب تراجعاً كبيراً في أدوارها ووظائفها المناطة بها. مما أدى إلى انحراف كثير من عناصرها، في ظل غياب السلطة وتفشي حالة الفوضى والاضطراب الداخلي.

إن الأسرة العراقية تعرضت إلى ضربات جوية وحشية بلغ حجمها مئات الأطنان من القنابل الصوتية والعنقودية في اغلب المدن العراقية. وان هذه الضربات المتوالية تسببت في فقدان كثير من الآباء والأمهات الذين كانوا يعيشون مع أسرهم، ويتكفلون بحمايتها ورعايتها من توفير لأسباب العيش ومتطلباته. وهذه الحالة تسببت في إحداث التفكك الأسري، وربما الانهيار الأسري التام [٢].

مما كان له دور كبير في تنامي وتائر السلوك الانحرافي لدى أفراد المجتمع فضلاً عن ذلك، أن تراخي وسائل الضبط الاجتماعي social control وعدم قدرتها في ممارسة مهامها وواجباتها، من حفظ الأمن والنظام، وحماية الناس والسهر على حياتهم وأموالهم وممتلكاتهم، إذ أن فشل وسائل

---

[١] رباح مجيد الهيتي، المصدر نفسه، ص١٩٨.

[٢] د. خليل محمد الخالدي، الآثار الاجتماعية لانهيار المؤسسة السياسية في العراق، مجلة آداب الرافدين العدد (٤) كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠٠٥، ص٢٣٥.

الضبط بشقيها الرسمي واللارسمي، إنما يرجع بشكل مباشر إلى فشل التنظيم الاجتماعي في المجتمع وعدم قدرته على احتواء كل هذه المتغيرات والانحرافات التي رافقت الاحتلال والعدوان الأمريكي على المجتمع العراقي، مما نجم عنه الكثير من الويلات والمشكلات الانحرافية في هذه الفترة.

إن علماء الاجتماع يؤكدون أن الجريمة crime تنشأ عن التنظيم الاجتماعي social organization، وما يحدث في هذا التنظيم، وما يطرأ عليه من تغير أو تحول وتطور، وبذلك فهي لا تنفك عنه بأي حال من الأحوال[١].

إن هذه المقولة تنطبق إلى حد كبير على وضع المجتمع العراقي وطبيعة التنظيم الاجتماعي فيه، في ظل الظروف الراهنة من القهر والتسلط والهيمنة الأجنبية، وتلاشي السيادة الوطنية، مما جعل التنظيم الاجتماعي يفقد دوره ومكانته وهيبته في المجتمع عموماً. إذا أصبح الفرد العراقي لا يلقي بالاً ولا أهمية من وجود أو عدم وجود هذه الآليات الضبطية، وبات أمر خرقها وتجاوزها وعدم الانصياع إلى قواعدها وقيمها وأنماطها السلوكية من الأمور المألوفة والطبيعية في هذه الأيام.

لان المجتمع يشهد فوضى عارمة في كل الجوانب والميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فثمة خلل كبير في الأداء التنظيمي لأغلب هذه المؤسسات والنظم المجتمعية، سواء في الأدوار والواجبات أم الأهداف والغايات، نظراً للتغير الاجتماعي والسياسي الذي يمر به البلد، مما نجم عنه انعدام التنظيم الاجتماعي وتفككه social disorganization.

وان كان التنظيم والتفكك كما يرى البعض مصطلحان نسبيان، فهناك درجات متفاوتة من التنظيم، كما أن هناك درجات متفاوتة من التفكك، ويحدث التفكك عندما يكون هناك تغير في قوى التوازن، الأمر الذي لا تصلح معه التوقعات السابقة، ولا تصبح قوى الضبط الاجتماعي، ذات قابلية كما كانت قبل ذلك، لان التغير الاجتماعي يؤدي إلى تحلل العلاقات النظامية وأنماط السلوك وكلما كان التغير سريعاً كلما أصبح من الصعب إقامة أنماط جديدة [٢].

وهذا ما حصل فعلاً في العراق، من جراء حركة التغير الاجتماعي والانقلاب السياسي الذي يمر به البلد، مخلفاً ورائه تركة ثقيلة وكبيرة من المشكلات الاجتماعية والانحرافية، ناهيك عن المشكلات البنية التحتية، كفقدان خدمات الماء والكهرباء، والوقود بجميع أنواعه، إذ تضاعفت أسعارها أضعافاً قياسية، فلقد أصبح سعر اللتر من البنزين في السوق يباع بـ (١٥٠٠) دينار وسعر

---

[١] د. مصطفى عبد المجيد كارة، مقدمة في السلوك الانحرافي، مصدر سابق، ص٤٤٢.

[٢] د. محمد عاطف غيث، دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، إسكندرية، ١٩٧٨، ص٣٠١.

اللتر من النفط بـ (١٢٥٠) ديناراً، وسعر قنينة الغاز بـ (٣٠) ألف دينار وسعر لتر النفط من الكاز أويل بـ (١٠٠٠) دينار.

فضلاً عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية والسلع والبضائع الأخرى، مما أثقل كاهل الأسرة العراقية، وافقدها قدرتها على قيام بمهامها ووظائفها الاجتماعية المنوطة بها.

المبحث الثالث

أبرز مظاهر السلوك الانحرافي في المجتمع العراقي أبان الاحتلال الأمريكي

إن جرائم القتل والسلب والنهب التي تتم أثناء الحروب أو الثورات الداخلية هي ظاهرة قديمة وجديدة في ذات الوقت، فعندما تقع مثل هذه الحروب أو الثورات، يبدو أن بعض الناس يشعر وكأنه تحرر من الضوابط الأخلاقية والسلوكية التي كانت تلزمه بلجم غرائزه وطموحاته المضرة بمصالح غيره، فيجد في المناخ النفسي الذي تنسجه أعمال الحرب والعنف منفذاً لتحقيق رغباته الغريزية فيطلق للقوى الحيوانية لديه العنان، فيقدم على أفعال مجردة من الإنسانية والأخلاقية، ويصبح القتل والسلب والتخريب أعمالاً بطولية في نظره[١].

ويذكر التاريخ أن جميع الحروب والغزوات الحاصلة بين الشعوب رافقتها جرائم قتل ونهب وسلب، وسبي النساء، كما ان الثورات الأهلية وانحلال الدولة أفرزت مثل هذه الجرائم والانحرافات [٢].

إن الأمثلة على الحروب والغزوات كثيرة في تاريخ المجتمعات البشرية، ولم يكن العراق في منأى عن هذه الحروب والغزوات في تاريخه القديم، لعل أبرزها الغزو المغولي بقيادة هولاكو، الذي دَمرّ بغداد والحضارة الإسلامية فيها. في ٦٥٦هـ –١٢٥٨م، وآخرها هو العدوان الأمريكي على العراق في ٢٠٠٣/٤/٩، الذي عرض البناء الاجتماعي للمجتمع وخاصة الرسمي منه، إلى ضربات وهزات اجتماعية كبيرة أحدثت تفككاً فيه، وفي نسيج تنظيمه الاجتماعي.

ان هذا التفكك والانحلال، خلف أزمات اجتماعية وسياسية واقتصادية خطيرة في هذا المجتمع، والتي بدورها أفرزت الكثير من المشكلات، ولعل أهمها مظاهر السلوك الانحرافي بصوره المختلفة، بشكل لم يشهده المجتمع العراقي قبل الاحتلال. منها جرائم نهب وتخريب دوائر ومؤسسات الدولة، التي برزت بشكل صارخ في الأيام الأولى من الاحتلال. وبعدها انتشرت جرائم القتل والسرقة والفساد الإداري والاعتداء على دور العبادة وحرقها وتخريبها، كما تفشى في المجتمع ظاهرة تعاطي المخدرات وبيعها والإدمان عليها، ناهيك عن جرائم الخطف، والتهجير القسري لآلاف من الأسر العراقية، التي وقعت ضحية لهذه الأعمال الإجرامية، التي ظهرت بدوافع خارجية وإقليمية.

---

[١] د. مصطفى العوجي، دروس في العلم الجنائي، ج١، مؤسسة نوفل، بيروت، ١٩٨٠، ص٢٣٩.

[٢] المصدر نفسه، ص٢٤٠.

إن هذه الظروف من الاحتلال وانهيار السلطة، وتفكك عرى التنظيم الاجتماعي في البلد، وتدخل دول الجوار، ساعدت في تنامي الأسباب البايولوجية والنفسية والاجتماعية، عند الذين لديهم استعداد في ارتكاب السلوك الانحرافي.

وفيما يأتي عرض وتحليل لأبرز مظاهر السلوك الانحرافي في المجتمع العراقي في ظل الاحتلال، كما تجلت لدينا من خلال ملاحظاتنا الميدانية، ومشاهداتنا، ومن خلال بعض الإحصاءات التي حصلنا عليها من مصادر مختلفة، فضلاً عن استخدام الاستمارة الاستطلاعية التي أفادتنا في تحديد وكشف الكثير من السلوكيات الانحرافية.

أولا: القتل

إن هذه الجريمة من أقدم الجرائم في المجتمع البشري إذ وجدت منذ خلق البشرية، وبقيت ملازمة له عبر مختلف مراحل تطوره، إنما طبيعتها ونسبتها، تختلف من مجتمع إلى آخر، ومن زمن إلى آخر، أما اليوم، فان هذه الجريمة، قد اختلفت كميا ونوعياً عما كانت عليه في الفترة ما قبل الاحتلال. إذ تكشف لنا وسائل الإعلام يومياً عن عشرات القتلى الممثل بهم، في شوارع بغداد والمدن الأخرى.

أما من حيث النوع فقد ظهرت أنواع من جرائم القتل لم تكن معهودة في مجتمعنا كالقتل على الهوية بدافع طائفي أو سياسي أو قومي، أو لغرض تخريبي وتحريضي، وبأساليب بشعة، كالذبح، أو الكوي بالنار وغيرها، أو بوسائل فنية مثل "الدريل" المثقب الكهربائي التي ذهب ضحيتها مئات الأبرياء من العراقيين، وكذلك القتل الجماعي وإبادة عوائل بكاملها.

فضلاً عن ضحايا التفجيرات، سواء بالسيارات المفخخة أو الأحزمة الناسفة، أو القصف عن بعد، وبدوافع مختلفة، هدفها إثارة الاقتتال والاحتراب بين أبناء هذا المجتمع.

أضف إلى ذلك القتلى والضحايا بسبب القصف والرمي العشوائي من قبل قوات الاحتلال الأمريكي، التي لم ترحم أحداً من العراقيين. إذ بلغ عدد القتلى منذ الأيام الأولى للاحتلال والى يومنا هذا (٦٥٥) ألف شخص حسبما أفادت دراسة أمريكية عراقية، نشرتها مجلة "لانسيت" الطبية

البريطانية[١]. بينما ذكرت وزارة الصحة العراقية ان حوالي (١٥٠,٠٠٠) مدني قتلوا في العراق منذ بداية الغزو الأمريكي في آذار ٢٠٠٣ [٢].

إن هذه الجرائم كان معظمها لأسباب سياسية أو طائفية أو عرقية أو بدوافع عدوانية إقليمية وخارجية، الغرض منها خلخلة الوضع الأمني في هذا البلد، وتحقيق مكاسب ونوايا عدوانية.

كقتل العلماء والأساتذة، وعلماء الدين، وضباط الجيش والشرطة، والطيارين، والمهندسين، والأطباء، والصيادلة، وغيرهم الكثير.

ومما ساعد على زيادة هذه الجرائم، هو ضعف أجهزة الشرطة والجيش واختراقها من قبل بعض الميليشيات، وكذلك تفشي مظاهر الفساد الإداري في مختلف أجهزة ودوائر الدولة. فضلاً عن انتشار مظاهر التسلح في مختلف أرجاء البلد.

إذ انتشرت مظاهر القتل، وسادت ثقافة العنف، وبصورة علنية، مثلاً نجد أشخاص ولاسيما في منطقة الباب الشرقي في بغداد، التي اشتهرت بعدد من المنحرفين يضعون على رؤوسهم لافتات مكتوب عليها (قاتل بالأجر) وكذلك انتشر بيع القنابل الرمانية، لغرض القتل، ونجد بائع هذه القنابل يصيح وينادي "فرح قلبك برمانة" [٣].

ثانيا: السرقة

إنها جريمة قديمة في المجتمع البشري، وتتمثل في الاعتداء على ممتلكات الناس، وممتلكات وموارد الدولة، فيما تزداد نسبة هذه الجريمة في أوقات الأزمات والظروف الصعبة، وان كانت هذه الجريمة موجودة في المجتمع العراقي قبل الاحتلال وبنسب لا يستهان بها، وخاصة وان مجتمعنا كان يعيش ظروف اقتصادية صعبة بفعل الحصار الاقتصادي الذي فرض عليه قرابة ثلاثة عشر عاما.

بيد ان نسبها ازدادت بشكل ملحوظ أثناء فترة احتلال، إضافة إلى عمليات السلب والنهب والتخريب التي طالت مؤسسات الدولة، بسبب عدم سيطرة قوات الاحتلال ومن رافقها، على الوضع الأمني في البلد، بل أنها فسحت المجال وشجعت الكثير من الزمر على القيام بتلك العمليات.

---

[١] قسم التوثيق والمعلومات، موجز يوميات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، ع (٣٣٤)، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ٢٠٠٦، ص١٨٥.

[٢] المصدر نفسه، العدد (٣٣٥) كانون الثاني ٢٠٠٧، ص١٥٧.

[١] رياح مجيد الهيتي، مصدر سابق، ص٢١٥.

لذا كما تذكر المصادر الرسمية المقربة من حكومة بوش، قد استقال في ٢٠٠٣/٤/١٨ اثنين من المستشارين للحكومة الأمريكية في إدارة بوش من منصبيهما، وهما مارتن سالفيان، وغاري فيكن، احتجاجاً على ما قام به الجنود الأمريكان في عدم حماية الكنوز الأثرية العراقية، بل المساعدة على السلب والنهب والسرقة [١].

كما ترجع هذه العمليات إلى دوافع نفسية واقتصادية وسياسية، كالانتقام، الناتج عن الكبت والحقد تجاه النظام السياسي الذي كان يقود البلد، وكذلك لأسباب اقتصادية تتعلق بتدني المستوى المعاشي للمواطن العراقي، نتيجة الحصار الاقتصادي الجائر.

وأيضاً بسبب بعض المعتقدات الدينية والاجتماعية الخاطئة، تجاه هذه الممتلكات، التي بررت العمليات هذه بذرائع مختلفة.

إلا أن مظاهر السرقة استمرت في المجتمع، بالرغم من الاستقرار النسبي للأوضاع، إذ برزت سرقات منظمة، كسرقة النفط، والسطو المسلح على البنوك والمصارف، وسرقة منازل المواطنين وسياراتهم والممتلكات الأخرى، وهذه السرقات ترجع فضلاً عن الاستعداد الفردي للبعض، إنما ترجع أيضاً إلى ضعف أجهزة الأمن والشرطة والجيش، من النهوض بمهامها، في التصدي لهؤلاء السراق، كما أن للبطالة التي سادت في البلد بسبب حل بعض الأجهزة والوزارات، أثراً في تنامي ظاهرة السرقة.

ثالثا: الفساد المالي والإداري

إن الفساد المالي والإداري بأشكاله المختلفة، كان موجوداً في دوائر الدولة كالاختلاس والرشوة والوساطة، وبنسب لا يستهان بها. إلا أن نسبته ازدادت بشكل كبير أثناء فترة الاحتلال، وهي في تزايد مستمر منذ حكم " بول بريمر " للعراق، مروراً بتشكيل مجلس الحكم ومن ثم تشكيل الحكومة الانتقالية والحكومة المؤقتة المنبثقة عن مجلس النواب المؤقت وحتى الآن ونحن في ظل حكومة دائمية، التي انبثقت عن مجلس نواب دائمي، إلا أن الملاحظ أن الفساد المالي والإداري منتشر في معظم مؤسسات ودوائر الدولة.

---

[٢] المصدر نفسه، ص٢١٠.

إن الفساد المالي والإداري وبأنواعه المختلفة كالاختلاس والرشوة والوساطة، والمحسوبية والمنسوبية الدينية والاجتماعية والحزبية والعرقية، منتشراً في مجالات الدولة وبنسب خطيرة وباعتراف الساسة والمسؤولين، وبالرغم من تشكيل هيئة النزاهة.

فجريمة الرشوة مثلاً انتشرت وعلى نطاق واسع، إذ نسمع ونلاحظ أن هناك تعيينات في دوائر الدولة تصل في بعض الأحيان إلى (٥٠٠) دولار، فضلاً عن دفع الرشوة لتسهيل ارتكاب جرائم أخرى كالتهريب والتزوير والاختلاس وحتى جريمة القتل أيضاً.

ولا يخفى علينا دفع الرشوة لإبطال حق أو لإحقاق باطل، كإخلاء سبيل مجرم، والقبض على إنسان بريء.

أما جريمة الاختلاس فقد برزت بين موظفين ومسؤولين في الدولة، إذ انه لا يعرف لحد الآن مصير (١١) مليار دولار من عائدات النفط فقدت أثناء فترة حكم " بول بريمر " التي كانت مخصصة لاعمار العراق، وكما نسمع بين آونة وأخرى اتهام الوزير الفلاني أو عضو البرلمان الفلاني، باختلاس ملايين الدولارات، وتطالب هيئة النزاهة القضاء العراقي بإصدار حكم حيال هؤلاء المتهمين.

إذ أعلن رئيس مفوضية النزاهة العامة في العراق، إن حجم المبالغ التي تُحقق فيها المفوضية بقضايا الفساد الإداري والمالي تجاوز (٧) مليارات وخمسمائة مليون دولار [١].

فضلاً عن الاختلاسات التي تحصل بين الموظفين والمقاولين، الذين يتبنون أعمال صيانة لمؤسسات ودوائر الدولة، كصيانة المدارس، أو المراكز الصحية وغيرها، وأيضاً اختلاس مبالغ من الأموال المخصصة لمشاريع حقيقية أو وهمية، وكذلك التعيينات الوهمية في دوائر الدولة وخاصة في الجيش والشرطة، بحيث أصبح لبعض الأفراد في المجتمع عدة رواتب شهرية في آن واحد.

أما بخصوص الوساطة والمحسوبية والمنسوبية، القرابية، والحزبية والدينية والعرقية، فهي أكثر مما تحصى، إذ أصبح لكل قائمة سياسية أو لكل طائفة دينية، وزارة من وزارة الحكومات، أو مؤسسة من مؤسسات الدولة، على اعتبار أن الوزير أو المدير العام من قائمتهم أو من طائفتهم أو من عرقهم.

إذ أبعدت وزارة الداخلية (٣٠٠٠) ضابطاً وشرطياً لتورطهم في مخالفات بما فيها قضايا الفساد الإداري [١]. وكشف رئيس هيئة النزاهة العراقية عن إحالة (١٤٠٠) قضية فساد مالي وإداري، بينها (٤٢) قضية ضد وزراء ووكلاء وزراء ومدراء عامين [٢].

---

[١] قسم التوثيق والمعلومات، مجلة المستقبل العربي، ع (٣٣٢) ٢٠٠٦، ص٢١١.

إذ أصبحت التعيينات في هذه الوزارات والدوائر وحتى توزيع المناصب فيها معتمدة على تلك الأسس، وليس على أساس الخبرة والكفاءة والشهادة العلمية. كما تتجسم خطورة الفساد الإداري عندما يدب وينتشر في أجهزة ومؤسسات الأمن والجيش والشرطة. مما يسهم في تكريس مظاهر الضعف فيها، وبالتالي يزيد من ارتكاب الجرائم في المجتمع وبأنواعها المختلفة.

إذ صاحب بناء المؤسسة العسكرية ظهور ميليشيات عسكرية تابعة لأكبر الأحزاب السياسية في العراق في هذه المرحلة، أربكت الأمن الداخلي، وأربكت حتى قرارات المؤسسة السياسية لعدم السيطرة عليها، وقد أريد زج هذه الميليشيات في الجيش الجديد وهذا قد يخلق مشاكل إضافية لان هذه الميليشيات ذات ولاءات جزئية وأيديولوجية قصيرة المدى [٣].

ولقد اقر "الكسندر شو" رئيس إحدى فرق التدريب الأمريكية في العراق أن الجيش والشرطة العراقية مخترقة من قبل الميليشيات بنسبة ٧٠% [٤].

رابعا: الاعتداء على دور العبادة والأماكن المقدسة

وتعد هذه الجريمة من الجرائم التي رافقت ظهور الاحتلال، إذ أنها لم تكن معهودة أبداً في تاريخ المجتمع العراقي الحديث. إن هذه الجريمة تمثلت في ضرب دور العبادة وهدمها وإحراق البعض منها، أو احتلالها وسلب ونهب ما فيها من أجهزة وممتلكات، وتكررت مثل هذه الأعمال مرات عدة في ظل ظروف الاحتلال وانعدام السلطة والسيادة في هذا البلد.

وقد طال هذا الاعتداء مختلف دور العبادة والأماكن المقدسة من الجوامع والمساجد والحسينيات والكنائس، فضلاً عما طال مراقد وأضرحة الأئمة الأطهار، ومراقد السلف الصالح من علماء هذه الأمة.

ولم تسلم من هذا الاعتداء كذلك دور العبادة لغير المسلمين من النصارى والصابئة وغيرهم، إذ تم ضرب وتخريب عدد من هذه الكنائس والأديرة، وفي أماكن مختلفة من هذا البلد.

إن هذا السلوك الإجرامي لم يكن إطلاقاً موجوداً في المجتمع العراقي، إذ تَعَود هذا المجتمع على احترام كافة دور العبادة والأماكن المقدسة الكثيرة المنتشرة في بلدنا. إلا انه تزامن مع دخول

---

[٢] قسم التوثيق والمعلومات، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٣٤)، كانون الثاني، ٢٠٠٦، ص١٨٥.

[٣] جريدة الاتجاه الآخر، العدد (٢٧٨) في ٢٠٠٦/٧/١، ص٢.

[٤] رباح مجيد الهيتي، مصدر سابق، ص١٨٦.

[١] قسم التوثيق والمعلومات، موجز يوميات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٣٣٥. كانون الثاني، ٢٠٠٧، ص١٥٦.

الاحتلال، وبعض القوى الخارجية والإقليمية التي لها يد كبرى في تأجيج وتشجيع هذه الأعمال الإجرامية التي تبنتها فئة ضالة مارقة عن دين الإسلام وتعاليمه وقيمه، إذ أن الله تبارك وتعالى يحذرنا من مغبة الاعتداء على بيوت الله في غير موضع من القرآن الكريم، كقوله جل وعلا. **[ومن أظلمُ ممن منعَ مساجد الله أن يذكر فيها اسمه وسعى في خرابها أولئك ما كان لهم أن يدخلوها إلا خائفين لهم في الدنيا خزي ولهم في الآخرة عذابٌ عظيم/البقرة: ١١٤].**

ولقد تأججت هذه الجرائم خاصة بعد تفجير مرقد الإمامين علي الهادي والحسن العسكري عليهما السلام في سامراء في ٢٠٠٦/٢/٢٢، وتفاقمت هذه الجرائم وحرقت وهدمت واحتلت عدد من الجوامع والمساجد وخاصة في بغداد، إذ بلغ عددها (٢٥٠)، إن الهدف من هذه الأعمال إنما هو إثارة الفتنة الطائفية في البلد، وجعله يدور في دوامة من العنف والاحتراب الداخلي، لتمرير مخطط الاحتلال في تقسيم البلد وتجزئته على أسس طائفية وعرقية وقومية.

خامسا: جرائم الخطف

إن هذه الجريمة كانت موجودة في المجتمع العراقي، ولكن بنسب قليلة جداً، إلا أنها برزت أبان الاحتلال وبنسب كبيرة جداً، بحيث أضحت تثير مخاوف أفراد المجتمع بمختلف فئاته، ولاسيما التجار وأصحاب المصانع ورؤوس الأموال، وأصحاب الشركات والمتاجر الكبرى وغيرهم.

وتتمثل هذه الجريمة بخطف أحد أبناء أو بنات أو أصحاب الأموال أنفسهم وذلك للحصول على مبالغ مادية لقاء الإفراج عنهم. إذ يتم تهديد هؤلاء بالقتل أو الذبح إذا لم تدفع أسرهم مبلغاً معيناً من المال تحدده تلك العصابات.

إن هذه المبالغ غالباً ما تكون مبالغ خيالية إذ تصل إلى (١٠٠ دفتر) من عملة الدولار أو خمسين دفتراً أو عشرة، وربما تنتهي بدفترين أو أكثر... وهكذا ازدادت هذه الجريمة بزيادة العاطلين عن العمل، وبانعدام فرص العمل وقلتها، لذا لجأ كثير من الشباب المنحرف إلى امتهان هذه الجريمة، بوصفها اقرب وأسهل طريق لجمع المال واكتنازه، ومما شجع على انتشار هذه الجريمة هو الفلتان الأمني وضعف أجهزة الدولة الأمنية، من الشرطة والأمن وغيرها.

وربما يكون الخطف بدافع سياسي أو ديني، لغرض المساومة بين بعض الكتل السياسية والبرلمانية، إذ يستخدم الخطف هنا كعامل ضغط من كتلة على أخرى لتنفيذ مأربها ومصالحها، كما حصل في اختطاف النائبة تيسير المشهداني وذلك للضغط على جبهة التوافق العراقية التي تنتمي إليها هذه النائبة، للمساومة على أمور سياسية، مختلف عليها بين هذه الجهة والجهة الخاطفة مثلاً.

وقد يحصل الخطف لأسباب اجتماعية، كأن يكون تصفية حسابات أو للثأر والانتقام. كما انتشرت ظاهرة خطف الأطفال والنساء. إذ تم خطف عدد من النساء وتهريبهن إلى خارج القطر، وبيعهن لجهات تقوم بتشغيلهن في الملاهي والفنادق، إذ جاء في تقرير للمنظمة العراقية للمتابعة والرصد إن فتاة عراقية واحدة يتم بيعها كل يوم بعد اختطافها، وأكدت في دراسة لها استغرقت (١١٨) يوماً أن (١٠٢) حالة بيع للفتيات تتراوح أعمارهم بين (١٤-١٨) سنة، بعد اختطافهن في الأيام الأخيرة... وتم تسجيل (١٧) حالة لبيع الأطفال بعد اختطافهم[١].

وتحصل حالات خطف جماعية ومنظمة كما حصل لموظفي دائرة البعثات في وزارة التعليم العالي، عندما أقدم مسلحون بلباس المغاوير على خطف أكثر من (١٠٠) موظف، وأكد ذلك وزير التعليم العالي، فضلاً عن قتل بعضهم [٢].

وقد بلغت حوادث الخطف منذ نيسان عام ٢٠٠٣ والى حد نيسان ٢٠٠٦، حسب إحصاءات ١٢٥ منظمة من منظمات المجتمع المدني العراقي إلى (٢٠,٠٠٠) حالة خطف ومن بينهم عدد كبير من النساء والأطفال.

وقد طالت جرائم الخطف كذلك الكفاءات العلمية في البلد من أساتذة الجامعات والمهندسين والأطباء والصيادلة وغيرهم من الاختصاصات العلمية الدقيقة، بغية تفريغ البلد من أصحاب العقول والشهادات العليا، وهذا مما أدى إلى هجرة الكثير من هؤلاء إلى خارج البلد. ولا يخفى علينا أن الخطف هو سلاح القتلة والمجرمين، إذ يقومون بخطف الضحية، وربما المساومة عليه مادياً، من ثم يقومون بقتله ورميه في أحد الشوارع أو الإحياء. فنرى ونسمع يومياً عن عدد من الجثث المجهولة الهوية، والمعلومة الهوية، ولكنها بالتأكيد مجهولة الجناة الذين يتنكرون في أثواب مختلفة.

ولا توجد إحصاءات دقيقة فيما يختص بحالات الاختطاف، إذ لا يطلب غالباً ذوي الضحايا مساعدة الشرطة أو القضاء، بل يتوجهون إلى زعماء الميليشيات أو العشائر للتدخل في حل المشكلة [٣].

سادسا: تعاطي المخدرات والإدمان عليها

---

[١] المنظمة العراقية للمتابعة والرصد، شبكات تتولى اختطاف وبيع عدد كبير من القاصرات، الاتجاه الآخر، العدد ٢٧٥، مؤسسة الاتجاه الآخر للصحافة والنشر، ٢٠٠٦/٦/١٠، ص٤.

[٢] قسم التوثيق والمعلومات، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٣٥) السنة ٢٠٠٧، ص١٥٦، ١٥٧.

[٣] المصدر نفسه، العدد (٣٣٣) ٢٠٠٦، ص١٣٨.

إن لتعاطي المخدرات والإدمان عليها دوافع بايولوجية ونفسية واجتماعية كما تؤكد ذلك الدراسات العلمية في هذا المجال ومن الملاحظ أن تعاطي المخدرات، يكثر في أوقات الأزمات الاجتماعية والاقتصادية وفي أوقات الحروب والغزوات، إذ يقع أفراد المجتمع تحت ضغوط وأزمات نفسية واجتماعية، ولهذا يلجأ بعض منهم إلى الإدمان، ضناً منه انه السبيل المناسب للتخلص من هذه الأزمات.

ومما يساعد على ذلك سهولة الحصول على المادة المخدرة، وبسعر زهيد، وأيضاً أن ضعف المراقبة وضبط الحدود، أدى إلى دخول كميات كبيرة من هذه المواد إلى البلد.

إن المجتمع العراقي قبل الاحتلال كان من أنظف المجتمعات في هذه المنطقة من حيث انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات، إلا أن ظروف الاحتلال وفرت المناخ الملائم لرواج هذه الظاهرة، خاصة بالنسبة للذين لديهم الاستعداد النفسي والاجتماعي لتعاطي المخدرات.

إن ضعف أجهزة الشرطة، وشرطة الكمارك والحدود وقوى الأمن ساهم في دخول كميات كبيرة من هذه المواد إلى البلد، وخاصة من دول الجوار كإيران باعتبارها إحدى أقطاب الهلال الذهبي مع (باكستان وأفغانستان) هذا الهلال المشهور بزراعة المخدرات والتجارة بها.

لذا بينما نسمع من وسائل الإعلام ومن الجهات الرسمية انه تم ضبط مجموعات من هؤلاء، أو تم القبض على سيارة فيها كذا كيلوغرام من المخدرات على الحدود العراقية الإيرانية. إذ أفادت تقارير من الأجهزة المختصة انه تم ضبط أكثر من (٥٨٦) كغم من مادة الحشيش تمت مصادرتها، فضلا عن (٩٧٠٣) كغم من الحبوب التي تأخذ صفة التخدير[١].

ألقت قوات الشرطة العراقية على (١٤) شخصاً إيرانياً في منطقة العمارة وبحوزتهم (٤٥) كغم من الحشيشة الإيرانية، كانوا يخططون لإيصالها إلى تجار في مدينتي النجف وكربلاء. وقبلها وفي ٢٠٠٣/٧/٣ ألقت قوات الاحتلال البريطانية القبض على أحد تجار المخدرات إيراني في مدينة البصرة وبحوزته أكثر من (٨٣) كغم من مادة الحشيشة. وقد قال الدكتور الحارث معصوم، وهو طبيب متخصص في علاج مدمني المخدرات، مشيراً إلى انه تم تسجيل (٧٠٠٠) حالة إدمان في العراق منذ آذار ٢٠٠٣ [٢].

سابعاً: التهجير القسري

---

[١] انترنيت www.xinhua net.com ٢٠٠٦/١٠/٢.

[٢] صهيب الفلاحي، المخدرات في العراق الواقع المرير، مجلة الرائد، ع (٦) بغداد، ٢٠٠٥، ص٩، ١٠.

لقد برزت هذه الجريمة في المجتمع العراقي إبان الاحتلال، وهذه تتجلى في إجبار بعض العوائل بالهجرة والانتقال من منطقة سكنهم إلى مناطق أخرى أكثر أمناً، أو مناطق مشابه لهم من حيث المذهب أو العرق أو الاتجاهات الأخرى، وقد تكون هذه الهجرة أما بفعل المعارك أو التفجيرات أو بسبب الإكراه والتهديد والترويع بمختلف أشكاله.

إذ تقوم جماعات إجرامية منظمة بتهديد هؤلاء وإجبارهم للهجرة من مناطق سكناهم، وذلك بوضع منشورات على أبواب تلك المساكن والبيوت أو بالقرب منها، وفيها عبارات إنذار وتهديد بالهجرة وترك المنازل، وإلا فإنهم سيتعرضون للقتل أسوة بغيرهم، ولقد هاجر عدد كبير من هؤلاء تحت هذه الضغوط والتهديدات، في ظل ضعف سلطة الدولة وسلطة القانون وشيوع الانفلات الأمني والفوضى العارمة في كل أرجاء البلد.

ولقد تفاقمت هذه الجريمة بعد تفجير مرقد الإمامين الهادي والعسكري عليهما السلام، في ٢٠٠٦/٢/٢٢، إذ أكد مرصد الديمقراطية في العراق في دراسة أصدرها مؤخراً، انه يتابع بقلق بالغ تصاعد أعمال العنف في العراق، بعد تفجير المرقدين، كما أكدت مصادر غير حكومية أن أكثر من (٧٠) ألف عائلة عراقية قد نزحت من مسقط رأسها، ومناطق سكناها الأصلية إلى مناطق أخرى بسبب التوتر وبسبب تصاعد العنف الطائفي منذ شباط ٢٠٠٦ [١].

وكنتيجة للعنف المستمر في العراق استمرت عمليات الهجرة للعوائل العراقية إلى مناطق أكثر أمناً داخل وخارج العراق، وحسب بيانات ومنشورات الأمم المتحدة منذ أحداث شباط ٢٠٠٦، تعرض ما يزيد على (٣٠٠,٠٠٠) عراقي للنزوح من مساكنهم إلى مناطق أكثر أمناً، وكشفت متابعة تحركات النازحين عن أن جميع محافظات العراق شهدت بدرجات متفاوتة، حالات نزوح منها أو إليها سعياً للسكن والعيش بأمان، وان معظم المحافظات استقبلت نازحين قدموا إليها من بغداد [٢]. وأشارت آخر إحصائية من وزارة الهجرة والمهجرين، إن عدد العوائل النازحة قسراً بلغ (٢١٧٣١) من مختلف محافظات العراق عدا إقليم كردستان [٣]. وتذكر مصادر أن حوالي (٣) مليون عراقي مهاجر إلى خارج القطر، منهم ما يقارب مليون في سوريا و ٧٥٠ ألف في الأردن، والباقي موزعين على دول أخرى كمصر ودول الخليج وغيرها.

---

[١] مرصد الديمقراطية في العراق، التهجير الطائفي، الاتجاه الآخر، العدد ٢٧٠، ٢٠٠٦/٥/٦، ص٨.

[٢] بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة للعراق، التقرير الخاص بحقوق الإنسان – ١ تموز – ٣١ آب٢٠٠٦ – مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٣٣، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، تشرين الثاني ٢٠٠٦، ص١٤٤.

[٣] قسم التحقيقات، التهجير بوابة التغيير، مجلة الرائد، العدد (١٦) بغداد، ٢٠٠٦، ص٣٠.

إن الهدف الأساسي من هذه الأعمال كلها، إنما هو تنفيذ المخطط الذي يرمي إلى تقسيم البلد إلى دويلات وأقاليم على أسس طائفية وعرقية، لتبقى متناحرة فيما بينها لاختلافات سياسية وعقائدية وعرقية واقتصادية.

ومن العوامل المساعدة على تنفيذ هذه العمليات هو ضعف قوات الجيش والشرطة والقوات الأمنية الأخرى، والذي يفسح المجال لتنفيذها دون خوف.

ثامناً: التزوير

هو تغيير الحقيقة بقصد الغش في سند أو وثيقة أو محرر آخر بإحدى الطرق المادية والمعنوية، التي بينها القانون، تغييراً من شأنه الضرر بالمصلحة العامة أو بشخص من الأشخاص[١].

وبذلك فانه يتمثل بإجراء تغيير في سند أو وثيقة أو إصدار رسمي سواء بالحذف أو الإضافة، أو اصطناع محرر جديد، أو تقليده، لصالح المزور أو الجهة الممولة له. وكذلك يتمثل بجعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع العلم بتزويرها، وكذلك انتحال شخصية أخرى، وغيرها من الأمور.

إن هذه الجريمة كانت موجودة في المجتمع العراقي قبل الاحتلال ولكن بنسب قليلة مقارنة بنسبها بعد الاحتلال، إذ برزت هذه الجريمة بشكل خطير ولافت للنظر، حيث انتشرت هويات الأحوال المدنية المزورة، وجوازات السفر، وأرقام ولوائح السيارات، وكذلك بعض الشهادات والوثائق العلمية. ولا ننسى ما تناقلته وسائل الإعلام وعلى لسان جهات سياسية، عن حصول تزوير في الانتخابات.

وقد شاهدنا نماذج من هويات الأحوال المدنية وجوازات السفر، عند بعض المواطنين، وعندما نسألهم عن مصدرها، يقولون أنهم حصلوا عليها من السوق الفلاني، وخاصة سوق (مريدي) الذي كان مشهوراً بهذه الأعمال منذ فترة ما قبل الاحتلال.

ولقد انتشرت كثيراً من العملات النقدية المزيفة في البلد، سواء الوطنية منها أم الأجنبية.

---

[١] وزارة العدل، قانون العقوبات العراقي رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل، المادة ٢٨٦.

أما عن أسباب انتشار هذه الجريمة، فهو انهيار مؤسسات ودوائر الدولة، ونهب وسرقة ما فيها من أجهزة وأدوات وأختام رسمية، ونماذج من هويات ولوائح السيارات، ساعدت على إجراء عمليات التزوير.

وكان لضعف أجهزة الدولة الأمنية، دوراً في صنع آلات وأدوات تساعد على إجراء التزوير، أو إدخالها إلى البلد، فضلاً عن ذلك يعد الفساد الإداري من العوامل المساعدة لذلك، فضلاً عن وجود الاستعدادات والمهارات الفردية لدى المزورين، وكذلك إقبال بعض أفراد المجتمع على المحررات المزورة لتمشية أمورها بشكل غير رسمي.

تاسعاً: التهريب

وهو يتمثل في إخراج بضائع ومواد غير مسموح إخراجها من البلد أو إدخال بضائع ومواد غير مسموح إدخالها إلى البلد، إن هذه الجريمة كانت موجودة في المجتمع العراقي قبل الاحتلال، إلا أنها اختلفت كماً ونوعاً أثناء فترة الاحتلال. إذ تم نهب الآثار والتحف الثمينة من متاحف العراق، وخاصة من المتحف الوطني في بغداد، ومن ثم هربتها عصابات إجرامية منظمة إلى خارج البلد.

وكذلك تم تهريب المعدات والتقنيات الحديثة بعد نهبها من كافة الوزارات وخاصة وزارة الدفاع والداخلية، في الأيام الأولى من الاحتلال، إن هذه الجريمة في المجتمع العراقي في تزايد مستمر، بالرغم من تشكيل الحكومة، وخاصة تهريب النفط، والمعادن الثمينة الأخرى.

أما بالنسبة لإدخال البضائع المختلفة والمواد الغذائية وبشكل غير رسمي إلى داخل البلد، برز أثناء الاحتلال أيضاً، وخاصة المواد الغذائية غير الصالحة للاستهلاك البشري، من اللحوم والمعلبات والحبوب كالحنطة والرز، فضلاً عن الأدوية غير المرخصة والمنتهية صلاحيتها. بالإضافة إلى إدخال المخدرات إلى البلد، وإدخال مواد إعلامية غير أخلاقية.

وأيضاً تم إدخال أسلحة وأشخاص بشكل غير رسمي إلى البلد عن طريق منافذ غير رسمية أو جوازات سفر مزورة، مما كان له أثراً كبيراً في تنامي وتائر العنف في البلد.

فضلاً عن ذلك فقد أكد المفتش العام في وزارة النفط العراقية، علي العلاف، أكد في تقرير له عن تهريب النفط، وقال انه يمثل اكبر تهديد للاقتصاد العراقي وقدر قيمة المنتجات النفطية التي تم تهريبها من العراق العام الماضي، (٤,٢) مليار دولار أمريكي [١].

[١] شبكة النبأ الإعلامية، ٢٧ نيسان، ٢٠٠٦. www.annabaa.org

ومما ساعد على تزايد هذه الجريمة، ضعف الأجهزة الأمنية وخاصة قوات حرس الحدود، وشرطة الكمارك المكلفين بحماية حدود البلد.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

١. يعد الاحتلال عاملاً أساسياً في تنامي مظاهر السلوك الانحرافي بكافة أشكاله.
٢. تبين ارتفاع نسبة جريمة القتل بكافة أشكالها، إذ ذكرت وزارة الصحة العراقية أن حوالي (١٥٠,٠٠٠) مدني قتلوا في العراق منذ بداية آذار ٢٠٠٣، بينما أشارت دراسة أمريكية عراقية، إن الغزو الأمريكي للعراق تسبب في مقتل حوالي (٦٥٥,٠٠٠) شخص في العراق منذ آذار ٢٠٠٣ ولحد تشرين الأول ٢٠٠٦، في أعمال عنف مختلفة منها التفجيرات والرمي العشوائي من قبل القوات المحتلة والقوات العراقية، وأيضاً القتل لأسباب طائفية وعرقية وسياسية وتخريبية.
٣. أظهرت الدراسة ارتفاع نسب جريمة السرقة في المجتمع العراقي إبان الاحتلال مقارنة بنسبها قبل الاحتلال. منها عمليات سلب ونهب دوائر الدولة ومؤسساتها، فضلاً عن بروز جريمة السرقة المنظمة كسرقة موارد الدولة من النفط وغيره، وسرقة السيارات، وأيضاً السطو المسلح على المصارف، وكذلك سرقة منازل المواطنين.
٤. تبين من الدراسة تزايد ملحوظ في نسب جرائم الفساد المالي والإداري بأشكاله المختلفة، وعلى مستوى رفيع، إذ كشف رئيس هيئة النزاهة العراقية عن إحالة (١٤٠٠) قضية فساد مالي وإداري للقضاء، بينها (٤٢) قضية ضد وزراء، ووكلاء وزراء ومدراء عامين.
٥. ظهرت جرائم لم تكن معهودة في المجتمع العراقي، وهي جرائم الاعتداء على دور العبادة والأماكن المقدسة، وتفاقمت هذه الجرائم بعد تفجير مرقد الإمامين علي الهادي والحسن العسكري عليهما السلام، إذ تلاه اعتداء على ٢٥٠ مسجداً وجامعاً، فضلاً عن الاعتداء على عدد من الكنائس والأديرة.
٦. تبين أن هناك زيادة وارتفاع كبير في نسب جرائم الخطف، إذ بلغت حوادث الخطف حسب إحصاءات (١٢٥) منظمة من منظمات المجتمع المدني العراقي (٢٠,٠٠٠) حالة من ضمنهم نساء وأطفال.
٧. لقد ظهرت جريمة إبان الاحتلال لم تكن موجودة في المجتمع العراقي وهي (التهجير القسري) لإفراد وعوائل من أماكن سكناهم إلى أماكن أخرى داخل البلد وخارجه، عن طريق التهديد والترويع والقتل، من قبل جهات تبغي إثارة الفتن في المجتمع. إذ بينت آخر إحصائية لوزارة

الهجرة والمهجرين، إن عدد العوائل النازحة قسراً بلغ (٢١٧٣١) من مختلف محافظات العراق عدا إقليم كردستان.

٨. كذلك أكدت الدراسة زيادة ملحوظة في جرائم تعاطي المخدرات والإدمان عليها، فضلاً عن زيادة ملحوظة في جرائم التزوير والتهريب.

٩. أما فيما يتعلق بأسباب وعوامل تزايد هذه السلوكيات المنحرفة، فإنها ترجع في المقام الأول إلى قوات الاحتلال، والأخطاء التي ارتكبتها في حل الجيش العراقي وأجهزة الأمن الأخرى، وتم تشكيل قوات جديدة بنيت على أسس غير موضوعية، فضلاً عن تدخل دول الجوار، وضعف وهشاشة سلطة الدولة، وانتشار الفساد الإداري في مختلف مؤسسات الدولة، وإطلاق سراح المساجين قبل الاحتلال. فضلاً عن مظاهر الاحتراب والفتن الداخلية، كما لا يخفي علينا وجود الاستعداد الفردي لدى مرتكبي هذه المظاهر الانحرافية.

ثانيا: التوصيات

١. التأكيد على وحدة العراق أرضاً وشعباً.

٢. التأكيد على قيم الوطن والمواطنة، وبث روح التعايش والتسامح ما بين أطياف المجتمع كافة، ومحاربة كل الولاءات الجزئية الضيقة من الطائفية والمذهبية والعرقية.

٣. التأكيد على انسحاب قوات الاحتلال، وإحلال محلها قوات دولية محايدة لم تشارك في العدوان على العراق.

٤. القضاء على كافة مظاهر الفساد الإداري والمالي، في كافة مؤسسات ودوائر الدولة، ومحاكمة المسيئين بأشد العقوبات.

٥. القضاء على كافة مظاهر التسلح غير الرسمي في البلد مهما كانت الذرائع، وحصر التسلح في قوات الجيش والأمن والشرطة.

٦. محاربة ظاهرة البطالة بكافة أشكالها، وتوفر فرص العمل للشباب القادرين على ذلك.

٧. العمل على ضبط الحدود مع دول الجوار، لعدم السماح بدخول المخربين إلى البلد.

٨. التأكيد على بناء الوزارات على أسس موضوعية وخاصة وزارتي الدفاع والداخلية، بعيدة عن الطائفية والعرقية، حتى تستطيع من ترسيخ دعائم الأمن في المجتمع.

٩. نشر الوعي بين أفراد المجتمع بمخاطر تعاطي المخدرات والإدمان عليها.. وتشديد عقوبة تعاطي المخدرات والاتجار بها.

المراجع والمصادر

أولاً: الكتب

١.د. إبراهيم مدكور، معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٥.

٢.ابن منظور، لسان العرب، المجلد ٩، ط٣، دار صادر، بيروت، ١٩٩٤.

٣.احمد عطية الله، القاموس السياسي، ط٣، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٨.

٤.د. أكرم نشأت إبراهيم، علم الاجتماع الجنائي، ط٢، مطبعة النيزك، بغداد، ١٩٩٨.

٥.د. حسن شحاته سعفان، علم الجريمة، ط٣،مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٦٦.

٦.د. عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، ط٩، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٨٥.

٧.د. عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ط١، الدار العربية للدراسات والنشر، لبنان، ١٩٧٤.

٨.د. مأمون محمد سلامة، أصول علم الإجرام والعقاب، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٩.

٩.د. محمد حربي حسن، علم المنظمة، دار الكتب للطباعة، جامعة الموصل، الموصل، ١٩٨٩.

١٠. د. محمد عاطف غيث، دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، إسكندرية، مصر، ١٩٧٨.

١١. د. مصطفى العوجي، دروس في العلم الجنائي، ج١، مؤسسة نوفل، بيروت، ١٩٨٠.

١٢. د. مصطفى مجيد كارة، مقدمة في الانحراف الاجتماعي، ط٢، معهد الانماء العربي، بيروت، ١٩٨٥.

١٣. ميشيل دينكن، معجم علم الاجتماع، ترجمة د. إحسان محمد الحسن، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨٠.

١٤. وزارة العدل، قانون العقوبات العراقي رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩، المعدل.

ثانياً: الدوريات

١. بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة للعراق، التقرير الخاص بحقوق الإنسان –١ تموز– ٣١ آب ٢٠٠٦. مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٣٣، مركز دراسات الوحدة العربية، ت ٢–٢٠٠٦.

٢. د. خليل محمد الخالدي، الآثار الاجتماعية لانهيار المؤسسة السياسية في العراق، مجلة آداب الرافدين، العدد ٤، كلية الآداب، جامعة الموصل، الموصل، ٢٠٠٥.
٣. قسم التحقيقات، التهجير بوابة التغيير، مجلة الرائد، العدد ١٦، مؤسسة الرائد الإعلامية، بغداد، أيلول ٢٠٠٦.
٤. قسم التوثيق والمعلومات، موجز يوميات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٣٤، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ك١، ٢٠٠٦.
٥. قسم التوثيق والمعلومات، موجز يوميات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٣٥، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ك٢، ٢٠٠٧.
٦. مرصد الديمقراطية في العراق، التهجير الطائفي، جريدة الاتجاه الآخر، العدد ٢٧٠، مؤسسة الاتجاه الآخر للطباعة والنشر، ٢٠٠٦/٥/٦.
٧. المنظمة العراقية للرصد والمتابعة، شبكات تتولى اختطاف وبيع عدد كبير من القاصرات، جريدة الاتجاه، العدد ٢٧٥، مؤسسة الاتجاه الآخر للطباعة والنشر، ٢٠٠٦/٦/١٠.
٨. صهيب الفلاحي، المخدرات في العراق – الواقع المرير –، مجلة الرائد، العدد ٦، مؤسسة الرائد الإعلامية، بغداد، ت ٢ – ٢٠٠٥.

ثالثاً: الاطاريح

١. رباح مجيد الهيتي، الآثار الاجتماعية لانهيار سلطة الدولة في العراق – دراسة ميدانية – أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠٠٥.

رابعاً: البحوث

١. د. افتخار الشطري، التنظيم الاجتماعي والجريمة، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثاني لكلية الآداب، ٢٠٠٥.

خامساً: الكتب الأجنبية

1. Raymond, Firth, Essays on Social Organization& Values, University of London, 1964.

سادساً: الانترنيت

1. www.annabaa.org. ٢٠٠٦/٤/٢٧ شبكة النبأ الإعلامية 2. www.Xinhuanet.com. ٢٠٠٦/١٠/٢

Manifestations of deviant behavior in Iraqi society
During the American occupation (descriptive and analytical study(

Dr.. Khalil Muhammad Hussein Al-Khaldi
Imad Ismail Jamil Al-Rawas

Abstract:
Iraqi society has gone through very difficult circumstances, in the last two decades of the twentieth century, and the first decade of this century, as in 1980 the Iraq-Iran war began, and it lasted eight years, costing the two sides huge material and moral losses.
On the second of August 1990, the Iraqi forces entered Kuwait, and the UN Security Council issued Resolution No. 661 on August 16, 1990, according to which the economic blockade was imposed on Iraq. This siege lasted for about thirteen years, which left severe social, economic and cultural disasters on Iraq.
In January 1991, American and allied forces launched a fierce war, forcing Iraqi forces out of Kuwait, as these forces struck the infrastructure of this country, as well as losses in Iraqi military capabilities. In addition to thousands of martyrs and wounded as a result of this aggression.